المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

27/9-3/10/2026



رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 5-10-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **76** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

تظهر المؤشرات العامة ارتفاعا كبيرا بعدد القتلى والجرحى فضلا عن استمرار السلاح المنفلت والانتهاكات المرتبطة به ترويعا وتعديا ما يشير الى ضعف وقصور في البنية المؤسساتية ،كما تحيل المؤشرات العامة الى وجود بيئة هشة تفتقر الى الامان

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 27 أيلول 2026 (00:00) إلى 3 تشرين الأول 2026 (00:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاخفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

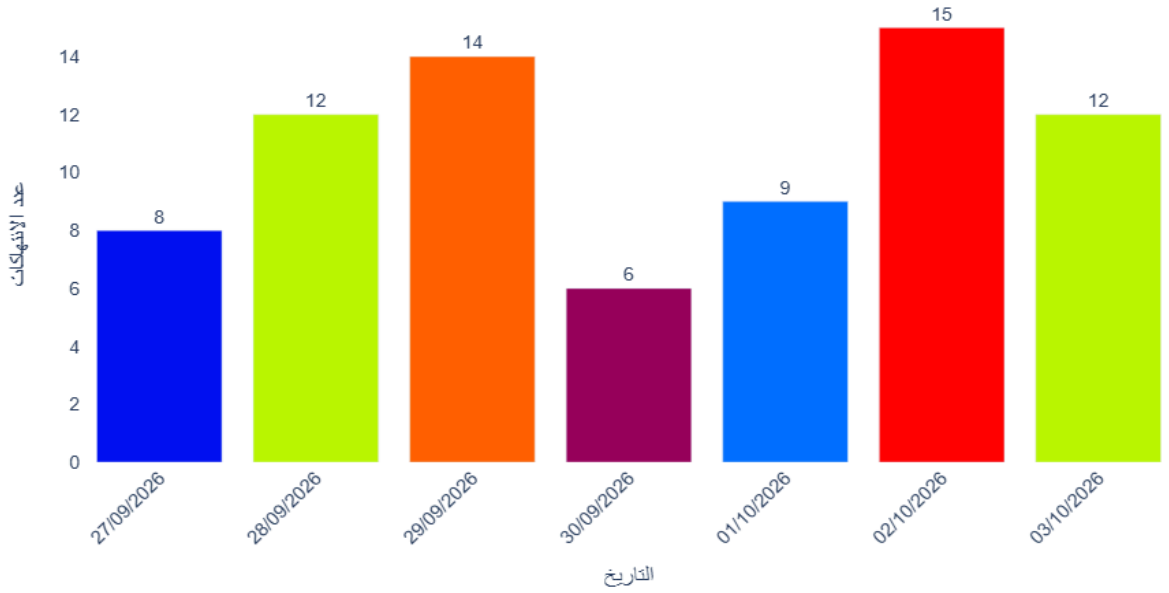
ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	إجمالي الأعداد
القتلى	16
الجرحى	20
الترويع	76
انفلات السلاح	24
الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب	12
انتهاكات حقوق الأطفال	5
انتهاكات السيادة	39

يوضح التوثيق الإحصائي للأسبوع الممتد من 27 أيلول إلى 3 تشرين الأول 2026 التوزيع النوعي للانتهاكات الموثقة؛ حيث تصدرت فئة "الترويع وتكدير الأمن" قائمة الخروقات الموثقة بإجمالي 76 حالة توزعت على مدار جميع أيام الأسبوع وحققت أعلى معدلاتها في يوم 2 تشرين الأول بـ 15 حالة . ثم "انفلات السلاح والاشتباكات" بـ 24 حالة . وجاءت فئة "الجرحى والمصابين" بـ 20 حالة على الأقل، تليها "القتلى والوفيات" بـ 16 حالة، ثم حوادث "الاعتقال التعسفي والاحتجاز الحدودية الإسرائيلية والإخفاء القسري" بـ 12 حادثة، ثم حوادث استهداف حقوق الأطفال (5 حوادث) ومخلفات الحرب (حادثة واحدة).

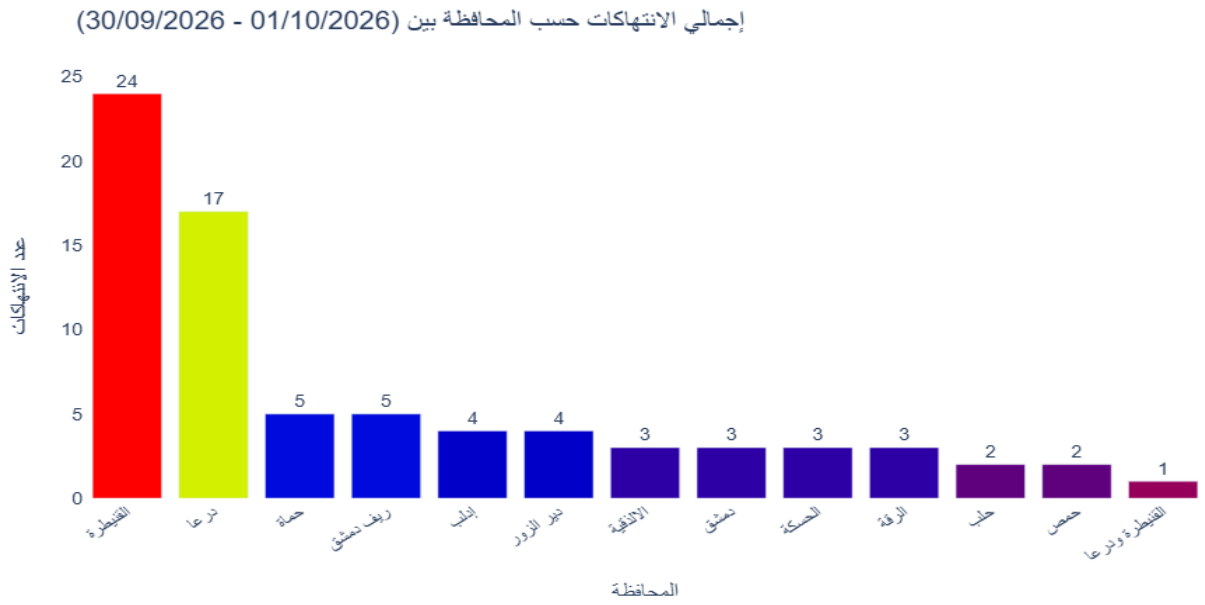
يعكس هذا التوزيع الأسبوعي حالة صارخة من الانكشاف الحقوقي والأمني الذي يكابده السوريون؛ ما يبرهن على خضوع المدنيين السوريين لضغط عسكري وأمني مركب. فالاستهداف المباشر للأحياء السكنية وخروقات الشريط الحدودي تحرم العائلات من حقها الأصلي في الحرية والأمان، في حين يضاعف انتشار السلاح والسلب المسلح والإفلات من العقاب من المخاطر اليومية التي تهدد الأرواح والكرامة الإنسانية، مما يولد بيئة طاردة للعيش ويمس الاستقرار المجتمعي بشكل مباشر.



2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر التوثيق التوزيع الجغرافي للانتهاكات للأسبوع الممتد من 27 أيلول إلى 3 تشرين الأول 2026؛ حيث حلت محافظة القنيطرة أولاً بـ 24 حادثة، تلتها درعا بـ 17 حادثة، وتساوت كل من حماة وريف دمشق بـ 5 حوادث لكل منهما، وتساوت كل من إدلب ودير الزور بـ 4 حوادث لكل منهما. وتساوت كل من اللاذقية، دمشق، الحسكة، والرقة بـ 3 حوادث لكل منها، تليها كل من حلب وحمص بحادثتين لكل

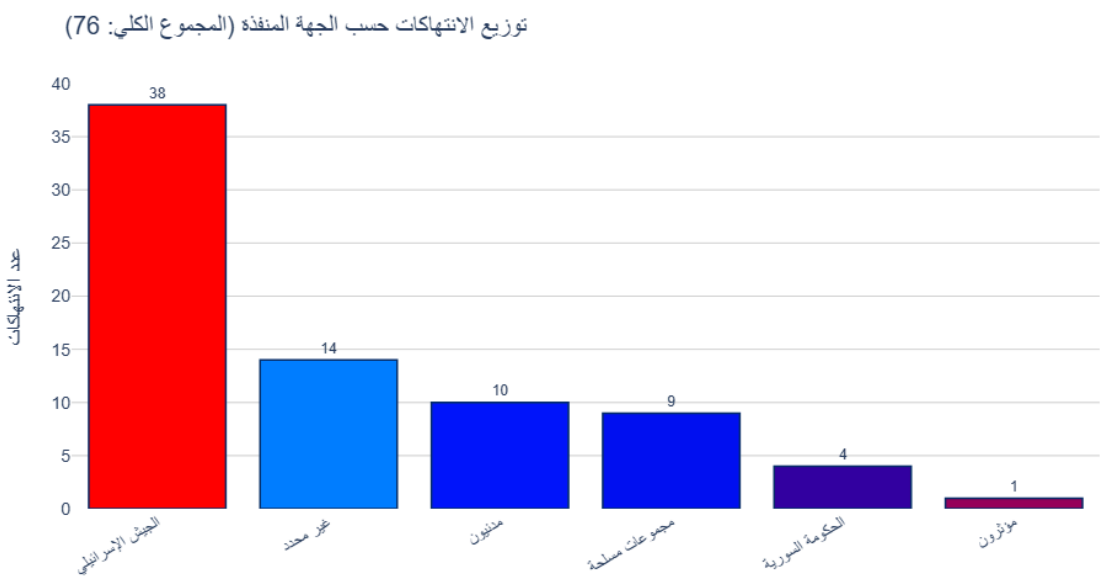
منهما، و حادثة واحدة مشتركة بين أجواء القنيطرة ودرعا. يؤكد التركيز الشديد للانتهاكات في محافظتي الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) أن الشريط الجنوبي والحدودي يعيش وضعاً استثنائياً تحت الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة عبر التوغل العسكري وتثبيت الحواجز والمداهمات. إن هذا الواقع يحول حياة المدنيين هناك إلى مواجهة يومية مع الخوف وتعطيل سبل العيش. كما أن انتهاكات الأطراف الداخلية تتسم باتساع رقعتها وتأثيرها العميق على نوعية حياة السكان في المحافظات السورية المختلفة كون حالة الهشاشة الأمنية تطبع حياة المواطنين وتؤثر على نشاطاتهم اليومية.



3. الجهات المنفذة:

يوضح المخطط توزيع المسؤولية التنفيذية عن الانتهاكات الـ 76 الموثقة هذا الأسبوع؛ حيث تصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بـ 38 حادثة لتبلغ الانتهاكات الإسرائيلية نحو نصف الانتهاكات الموثقة هذا الأسبوع. وجاءت الجهات "غير المحددة" (المجهولون) في المرتبة الثانية بـ 14 حادثة، تليها فئة "مدنيون" بـ 10 حوادث، ثم "المجموعات المسلحة" غير النظامية بـ 9 حوادث. وحلت "الحكومة السورية" بـ 4 حوادث، واختتم "مؤثرون" القائمة بحادثة واحدة. يشير تحليل الجهات المنفذة إلى تزايد تأثير العامل الإسرائيلي بشكل كبير ويشير التوثيق إلى أن العمل الإسرائيلي ممنهج ومستمر وخلق وقائع جديدة على الأرض. ومن جهة أخرى فإن البيئة القلقة أمنياً والهشة تساعده في ذلك، وفي الاتجاه المقابل يشير التوثيق أن الحكومة السورية والجماعات المسلحة المرتبطة بها ما زالت تقوم بنسبة كبيرة من الانتهاكات يأخذ شكلاً نمطياً يطبع الحياة العامة. فيما تستفيد الجهات غير المحددة (ما يسمى مجهولون) من غض الطرف الحكومي من جهة والتقصير في واجبات أجهزة إنفاذ القانون من جهة أخرى للقيام بانتهاكات تأخذ الطابع الممنهج في كثير من الأحيان.

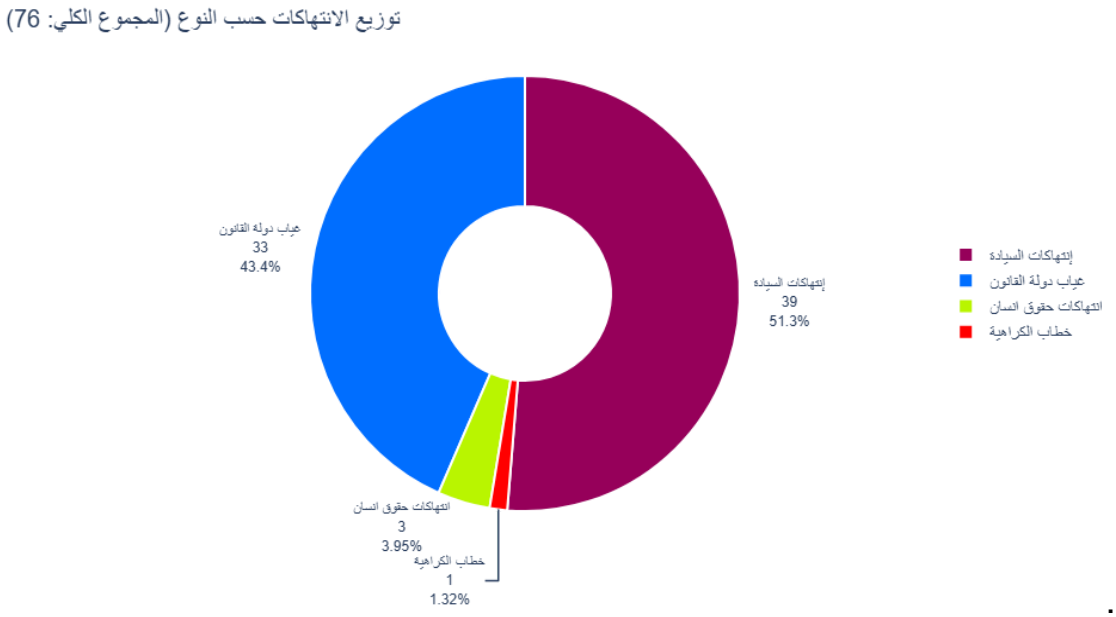
.



.

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر التوثيق أن فئة "انتهاكات السيادة" سجلت 39 حادثة لتشكل نسبة 51.3% من الإجمالي الكلي البالغ 76 انتهاكاً. تليها "غياب دولة القانون" في المرتبة الثانية بـ 33 حادثة بنسبة 43.4%. وتليها "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثالثة بـ 3 حوادث وبنسبة 3.95%، ثم "خطاب الكراهية" بحادثة واحدة بنسبة 1.32%. يعكس التوثيق الموضح في المخطط وجود بيئة خارجية وداخلية عالية الخطورة تؤثر على نوعية الحياة في سورية وتتصف بخطورة عالية على المدنيين. وهذا التقاطع الخارجي والداخلي يخلق بيئة قلقة اجتماعياً واقتصادياً مما يؤدي إلى ترك آثار دائمة على المواطنين السوريين ويجعلهم تحت تأثيرات عالية الخطورة على حياتهم .



.

ثالثاً: التوصيات الختامية

تؤكد البيانات الموثقة للأسبوع الممتد من 27 أيلول حتى 3 تشرين الأول 2026، أن السوريين يعيشون حالة استنزاف متواصلة وسط تقاطع الاعتداءات المباشرة والانفلات الأمني والقصور المؤسسي والتغاضي المقصود مع الاعتداءات الخارجية وانتهاكات السيادة التي تكرس واقعاً جديداً. كما يبين التقرير أن الفئات الهشة لا سيما الأطفال ما زالت تتعرض لانتهاكات يمكن وصفها بالممنهجة، جراء استمرار سقوط الضحايا بينهم وتكرار حوادث الترويع والمداهمات والاعتقال المباشر وتصاعد التنميط والتحريض.

ويشير التوثيق إلى أن الإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون وانفلات السلاح يكرس حالة من العجز تنعكس خذلاناً لدى الضحايا وعائلاتهم وتزيد من الشروخ المجتمعية وسط حالة من عدم الاستقرار وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يلفت المركز الدولي للحقوق والحريات إلى أن حماية كرامة الإنسان وحياته وحقوقه تتطلب موقفاً أخلاقياً وحقوقياً جاداً يضمن فرض آليات حماية حقيقية تنهي هذا النزيف وتكفل العدالة للمواطنين وحقهم الأصلي في العيش بسلام، داعياً كافة المؤسسات الحقوقية المعنية إلى إعلاء الصوت بهذا الشأن لتحقيق الأثر وسط محاولات حرف الحقائق وتضييعها.

التوصيات المقترحة

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

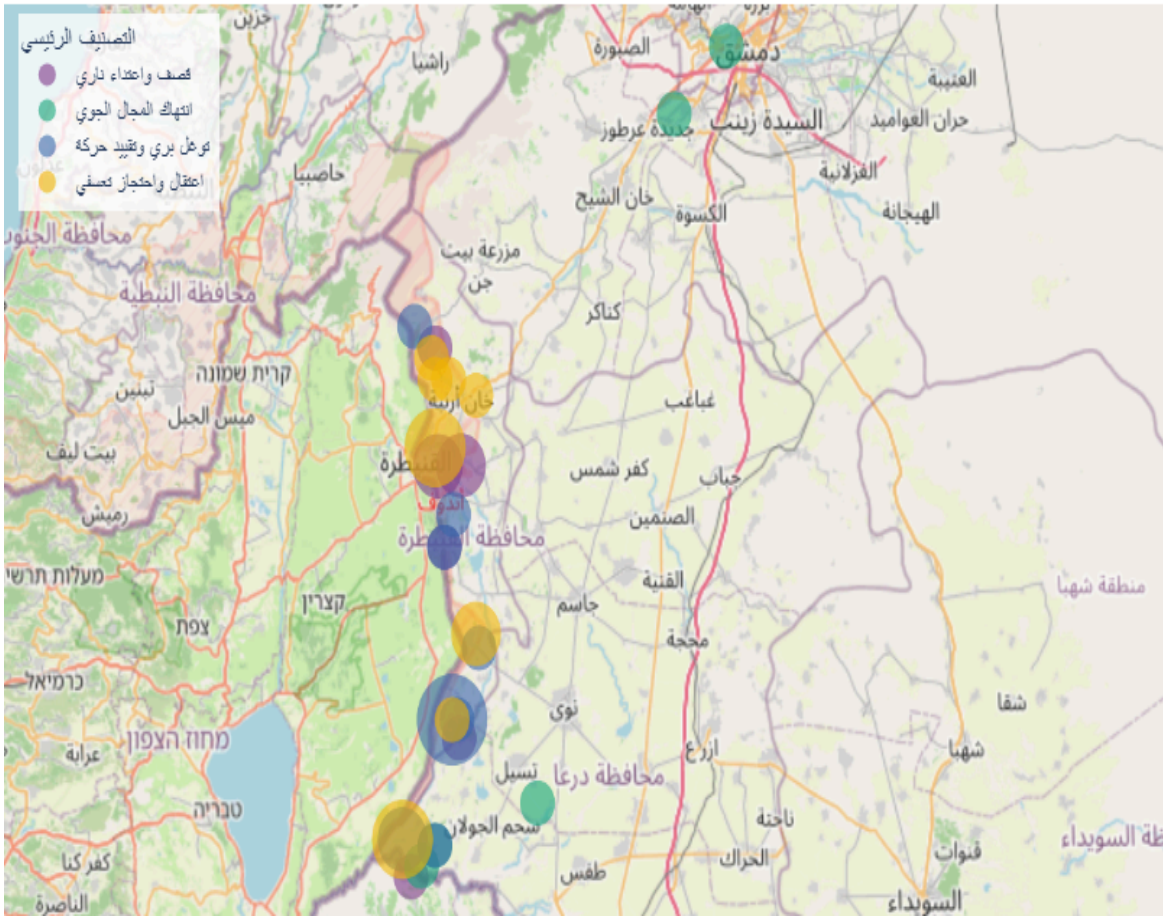
1. الوقف الفوري للعدوان الخارجي وانتهاكات السيادة: مطالبة المجتمع الدولي بالضغط الفوري لوقف العمليات العسكرية الخارجية والمداهمات الحدودية وتثبيت الحواجز الإسرائيلية (39 حادثة خرقت السيادة و38 حادثة نفذها الجيش الإسرائيلي) لحماية أرواح المدنيين وصون أمانهم.
2. توفير الحماية المباشرة للأطفال والفئات الهشة: حظر كافة أشكال التهديد والترويع واستهداف المناطق السكنية، وتأمين الرعاية الطبية والنفسية العاجلة للأطفال المصابين وعائلات المتضررين.
3. إنهاء بيئة الإفلات من العقاب: تفعيل آليات تحقيق مستقلة لملاحقة منفذي الاعتداءات وحوادث القتل الميداني بما فيها المسجلة ضد مجهولين (14 حادثة) ومجموعات مسلحة (9 حوادث) لضمان إنصاف الضحايا.
4. إيقاف الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري: الكشف الفوري عن مصير المخفيين قسراً والمعتقلين، وإلغاء ممارسات الاحتجاز خارج نطاق القضاء وتوفير الحماية القانونية الناجزة للمواطنين.
5. كبح الانفلات السلاحي وتأمين الأحياء: اتخاذ إجراءات ميدانية حازمة لضبط السلاح غير المنضبط وإنهاء مظاهر الترويع والمداهمات لحفظ كرامة السكان وحرمة منازلهم.
6. مواجهة خطاب الكراهية والتنميط الجغرافي: إطلاق مبادرات مجتمعية وحقوقية لمناهضة التحريض والتمييز والتنميط الجغرافي والعرقي، وصيانة السلم الأهلي والروابط المجتمعية.

ملحق:

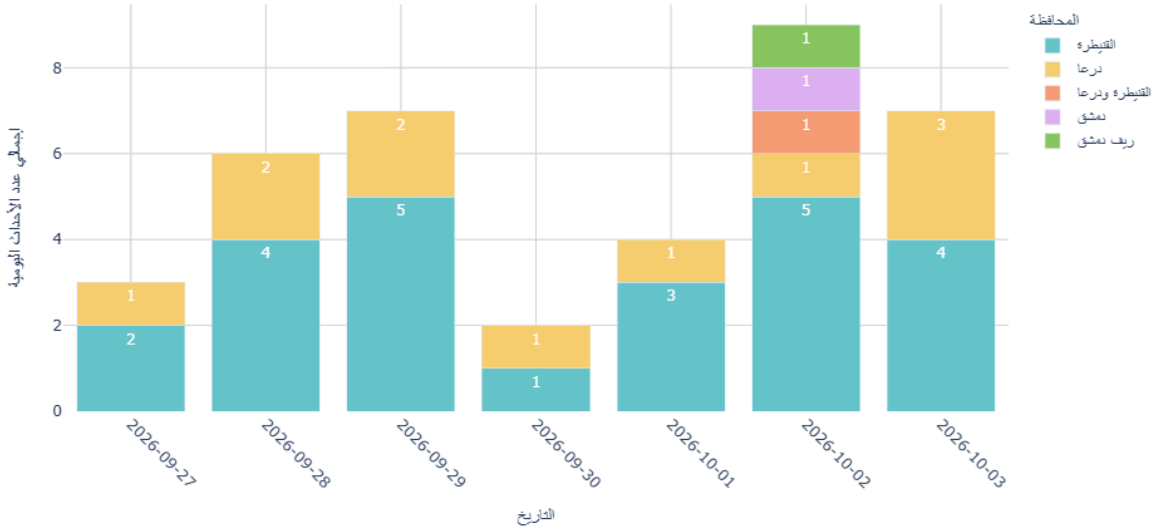
يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

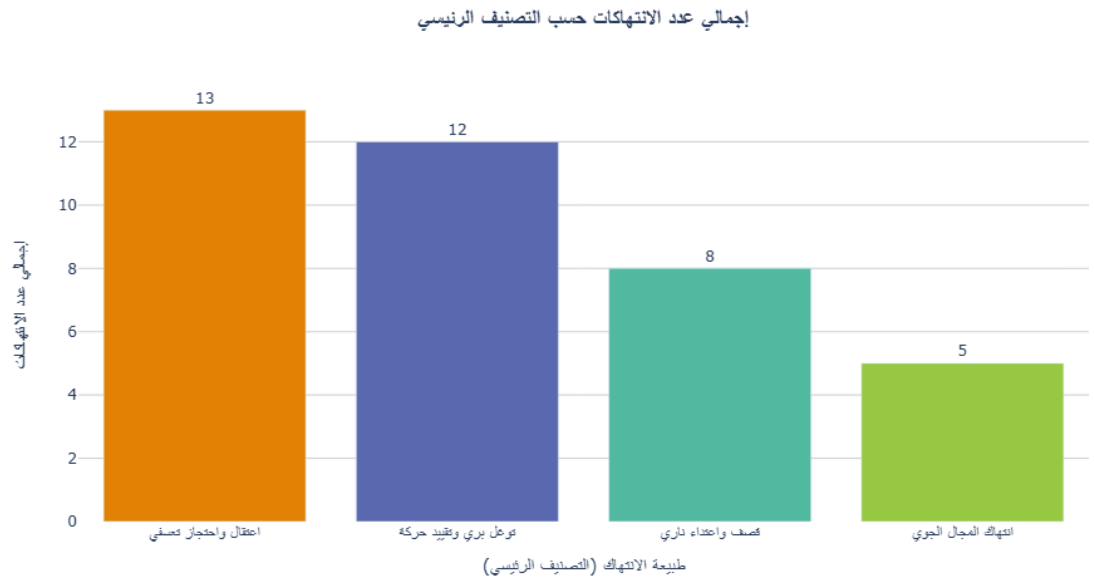
قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت بـ 38 حدثاً، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً ومتصاعداً مقارنة بالأسبوع الذي سبقه (والذي شهد 26 حدثاً)، مما يعكس وتيرة غير مسبوقة من التحركات والاعتداءات الميدانية. توزعت هذه الانتهاكات جغرافياً لتشمل: 24 حدثاً في محافظة القنيطرة، و 11 حدثاً في محافظة درعا، وحدثاً واحداً مشتركاً بين درعا والقنيطرة، بالإضافة إلى حدثين استهدفا أجواء دمشق وريفها.

الخريطة الجغرافية للانتهاكات (حسب التصنيف الرئيسي)



الخط الزمني للانتهاكات (أعمدة متراكمة حسب المحافظة)





المؤشرات الإنسانية

خلال الفترة الممتدة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2026، اتخذت الانتهاكات الإسرائيلية طابعاً ممنهجاً هجومياً موسعاً، تمثل أبرزها في تسيير أرتال عسكرية ضخمة؛ حيث توغلت قوة مؤلفة من 15 آلية عسكرية لتفتيش بلدة كودنة، وتكرر المشهد بتحرك رتل آخر يضم 12 آلية انطلق من صيدا الجولان ليجوب قرى جملة وعابدين ومعرية في حوض اليرموك، متعمداً التزامن مع أوقات توجه الطلاب إلى المدارس لبث الرعب والترهيب. وترافق هذا التصعيد البري مع قصف مدفعي طال التلال والأراضي الزراعية في كودنة، وبريقة، ومحيط سد المنطرة، وعابدين، وسط إطلاق متكرر للقنابل المضيئة.

إنسانياً، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصار خانق على حرية التنقل عبر نصب حواجز مفاجئة على طرق حيوية (طريق حضر، طريق كودنة، وعين النورية)، وصعّدت من حملات المداهمة التي استهدفت حرمة المنازل في جباتا الخشب، معرية، والحميدية. وقد أسفرت هذه العمليات عن سلسلة من الاعتقالات التعسفية؛ حيث تم اقتياد شبان من الحرية، والحميدية، ومعرية إلى جهات مجهولة، فضلاً عن تقييد حركة رعاة الأبقار واحتجازهم، والاعتداء بالضرب على رعاة وأطفال غربي الرفيد. وفي سابقة خطيرة على مستوى انتهاك السيادة الجوية، حلقت 5 طائرات مسيرة من طراز هيرمز 450 في أجواء العاصمة دمشق، تزامناً مع دوران مكثف لطيران الاستطلاع فوق المعضمية، مما يبرز توسيع إسرائيل لنطاق عملياتها الرقابية و التصعيدية لتشمل عمق الجغرافيا السورية.

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.